المصطلح العربي في عصر العولمة*

يكثر الحديث هذه الأيام عن ظاهرة العولمة، تكتب حولها البحوث، وتعقد المؤتمرات والندوات التي تتحدث عن ملامح هذه الظاهرة، وتأثيراتها وما يمكن أن تحمله إلى العالم من نتائج.

ولسنا هنا بسبيل الحديث عن أثر هذه الظاهرة في التطورات الاقتصادية، أو التحولات الجذرية السياسية والاجتماعية، والآثار الإنسانية التي تترتب عليها لدى مختلف الشعوب، وبخاصة شعوب العالم النامي، ولكننا بصدد الحديث عن أثر هذه الظاهرة وما تحمله من ألفاظ وتعبيرات وعادات لغوية لها صلة مباشرة بالتأثير في لغتنا على وجه الخصوص.

والواقع أن ما تحمله أذرعة العولمة الطويلة المتمثلة بالتكتلات الاقتصادية والشركات الكبرى عابرة القارات، وتقنيات الاتصال المتطورة عبر الشبكات الأخطبوطية للمعلومات، والحاسبات الآلية الفائقة الدقة، والقنوات الفضائية، يشير إلى مرحلة جديدة سوف يعيشها العالم تتسم بالاختراق الكامل لخصوصيات الشعوب، والقفز على السلطات التقليدية، وإزالة الحواجز أمام التجارة والمعلومة والفكر، ويتبع ذلك فرض ثقافة جديدة تخدم المصالح التي ترتبط باقتصاد العولمة وفكرها.

ومن المعروف أن اللغة هي أبرز مكونات هذه الثقافة، أما أن تكون اللغة العربية بوصفها رمزاً للهوية العربية ومحتوى للفكر العربي هدفاً من أهداف العولمة الحديثة فذلك ما لا شك فيه. ونكاد نجزم بأن مزاحمة اللغات الأجنبية للغة العربية لم تكن في يوم من الأيام بأشرس منها في هذه الأيام، وربما ازدادت شراسة في المستقبل، ولقد بدا ذلك منذ وقت مبكر من قبل اللغات صاحبة السيطرة والنفوذ، التي تحمل معها العلم والفكر إلى جانب الاقتصاد وفرص العمل.

ولم تعد اللغة الأجنبية تطل من خلال الشاشات، أو تأتي عبر إشارات ورموز مسجلة على ألواح إلكترونية، بل أخذت تطرد اللغة العربية عملياً من كثير من المواقع. فقد استحالت الإنجليزية لغة الاقتصاد والعلم والطب ولغة للسياحة، والإعلام. ويكفي أن تخالط المختصين ممن يشتغلون في هذه الحقول حتى تتأكد مما نقول. ويكفي أن تدخل فندقاً، أو موقعاً سياحياً في البلاد العربية حتى تسمع اللغة الأجنبية تجلجل بين جنباته، لا بين الوافدين من الأجانب وإنما بين العاملين فيه من العرب، فتعجب إذ تراهم يتفاهمون فيما بينهم بتعبيرات إنجليزية و فرنسية، أو يخلطون عربيتهم ببعض مصطلحاتهما، وإن كانت هذه

المصطلحات متوافرة في لغتهم، وعلى أطراف أسلات ألسنتهم.

إن لغتنا تستهدف كل يوم بسهام بالغة التأثير من قبل ما تحمله لنا أذرعة العولمة من ألفاظ دخيلة، وتعبيرات أجنبية، وممارسات لغوية تحمل في طياتها بوادر العجمة والرطانة.

والأخطر من ذلك كله أن يتحول الإنسان العربي، في بعض المواقع، إلى مسخ لا هو بالغربي ولا العربي، وأن تنعدم لديه الغيرة على اللغة التي هي أحد أبرز مقومات هويته العربية.

إن الانبهار الشديد بوعاء الفكر الأجنبي القوي، والاستسلام الكامل للحضارة الوافدة الفتية، ظاهرة تعتور الأمم المغلوبة سبق أن أشار إليها فيلسوفنا الفذ ابن خلدون حين خصص الفصل الثالث والعشرين من مقدمته للحديث عن: «أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه، ونحلته وسائر أحواله وعوائده» غير أن ابن خلدون بذكائه الفذ ولماحيته النافذة ما لبث أن أتبع ذلك الفصل بفصل آخر يقرر فيه: «أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء»[1].

وتلك نتيجة مفزعة، واللغة إحدى مقومات الأمة، فإذا كانت محاطة بلغات أخرى تزاحمها في مكانها، وتضيق عليها خناقها، وتقطع صلتها بأسباب النماء والازدهار؛ فإنها ستضطر

-بلا شك- إلى الانكفاء والتشرنق ثم التآكل والاضمحلال. وذلك ما حدث للغات كثيرة، ولعل من أقربها إلينا اللغة المالطية، فهذه اللغة التي تحمل من خصائص لغتنا ومعجمها الشيء الكثير قد اضمحلت الروح العربية فيها؛ الأمر الذي جعل أحد الباحثين يجهر بقوله: «بأن اللغة العربية بالنسبة للسان المالطي قد ماتت موتاً يسميه علماء القانون: الموت المدني»[٢].

ويرد ذلك إلى القول بأن ذلك يرجع إلى «أن متطلبات الحياة الحديثة تقتضي مسايرة اللغة.. إذ ينبغي أن تكون قادرة على التعبير عن مختلف حاجات المجتمع، خاصة ما يجد منها، ولما كان المخزون العربي في المالطية محدوداً ومتجمداً وعلى غير اتصال بالمنبع؛ لذلك فإن المالطية تلجأ في تطوير نفسها إلى عدة طرق أهمها الأخذ من الإيطالية والإنجليزية وإخضاع ما تأخذه في معظم الأحوال لنظام الصرف العربي، أو إجراء تعديلات صوتية فيما تأخذ لكي يتلاءم مع نظامها، ونحت أسماء من أفعال والعكس، وأحياناً أفعال من ظروف (داخل العنصر العربي) وتحويل وتغيير وتطوير دلالة بعض المفردات العربية وترجمة أساليب أجنبية»[٣].

ومن الواضح أن العناية بحاجات المجتمع اللغوية تحتاج إلى حلول جذرية من داخل اللغة تستطيع أن تحقق لهذا المجتمع

الاكتفاء الذاتي من لغته وإلا اضطر المجتمع إلى الاقتراض والاستعارة من اللغات الأخرى.

ولسنا هنا بالطبع ضد تعلم اللغات الأخرى، كما أننا لسنا ضد التعريب، أو الاقتراض من اللغات الأخرى بوصفه رافداً من روافد اللغة، ولكن ذلك لا يكون إلا بعد عجز اللغة عن تقديم المقابل الصحيح. ولو فتحنا الباب على مصراعيه للدخيل لانهالت علينا من الألفاظ أعداد كبيرة، سوف تؤثر في النسيج اللغوي للعربية حتى تحيلها لغة مهلهلة كما حدث في اللغة المالطية.

قد يكون مثال اللغة المالطية مثالاً صارخاً تختلف ظروفه عن ظروف لغتنا العربية المعاصرة، ولكننا ونحن نستشرف مستقبل هذه اللغة لا بد لنا من أن نقيس درجات الخطر التي تتعرض لها، وأن نحاول سد الثغرات التي ينفذ منها إلى لغتنا الضعف والفساد.

ولعل أهم ما يفيدنا في تجربة اللغة المالطية (وقد كانت لهجة عربية) هو انقطاع الصلة بين هذه اللغة وبين المخزون اللغوي العربي من التراث الإسلامي، فمنذ تقلص النفوذ العربي في مالطة ابتداءً من سنة ١٢٤٠م اعتمدت اللغة على المسايرة، والأخذ من اللغات الأجنبية والترجمة، فانقطع بذلك الشريان الذي يمدها بالنماء، وتحولت إلى لغة مفككة مختلطة يذبل فيها الوجه العربي ذبولاً واضحاً.

وإذ ننبه في هذه العجالة على مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له اللغة العربية في عصر العولمة فإن من الصعب أن نلم بجميع أوجه القضية في بحث واحد، بل المؤمل أن ينبري لهذا الموضوع جماعات من المفكرين والمتخصصين كي يدرسوا مكامن الخطر ومظاهره والوسائل التي تجعل العربية منتصرة في جولات هذا التحدي الجديد.

ولسنا هنا بسبيل الحديث عن فضائل اللغة العربية، أو النص على ما تتميز به من خصائص تقدرها على الوقوف في ميدان التحدي الحضاري، فقد أصبح هذا المسلك الدفاعي التبجيلي منتقداً لدى كثير من الدارسين الذين يتقمصون لباس الحياد عند الكتابة عن لغتهم، ويعدون ما نالها من التبجيل والمديح قد نال لغات أخرى في العالم من قبل أهلها، وهو ما يدخل في باب التحيز اللغوي الذي لم تكد تنجو منه لغة مهمة[٤].

ومع ذلك فإن قوة اللغة العربية الذاتية وما حظيت به من مكانة متميزة بين لغات العالم، بوصفها إحدى اللغات القادرة على نقل الثقافة بين الأمم، ومرونتها في الأخذ والعطاء مع اللغات الأخرى ليست محل جدل، فقد اعترف بذلك كبار علماء اللغة من الغربيين الذين لا تربطهم بها عاطفة، ولا يشدهم إليها تحيز.

يقول فاندريس: «إن عبقرية بعض اللغات الهندأوربية أو السامية مثل اللغة العربية في الانتشار هي نتيجة لأسباب عديدة بلا شك، ولكن القيمة الجوهرية للغة هي بلا شك أحد هذه الأسباب»(٥).

فما هي القيمة الجوهرية للغة العربية؟ أليست هي الخصائص الفريدة الكامنة فيها التي جعلتها قادرة على التواصل مع الشعوب، والانتشار بينها، وذلك بنقل المعرفة والإسهام في إشاعتها؟

ويقول اللغوي الشهير ادوارد سايبر: «هنالك خمس لغات فقط تشكل أهمية كبرى لنقل الحضارة هي اللغة الصينية القديمة والسنسكريتية والعربية والإغريقية واللاتينية»(٦)، ثم يقول: «إن من المخيب للظن أن نعلم أن التأثير الحضاري العام للغة الإنجليزية لم يكن إلا تافهاً، فإن اللغة الإنجليزية نفسها ما كانت تنتشر إلا لأن الإنجليز استعمروا أعداداً هائلة من الأصقاع، ولكن ليس هناك دلائل تشير -في أي مكان- إلى أن الإنجليزية قد دخلت القلب المعجمي للغات الأخرى، كما لوّنت الفرنسية سحنة اللغة الإنجليزية، أو كما تخللت العربية اللغتين الفارسية والتركية»(٧).

لا نريد الإطناب في تبيين خصائص العربية، وإنما أشرنا إلى ذلك توطئة لمعالجة جانب واحد من جوانب قضية اللغة العربية في عصر العولمة وهو موضوع (المصطلح العربي) الذي نظن أنه سيكون أحد الميادين المهمة التي يتحدد فيها

مصير لغتنا في صراعها الحضاري مع اللغات الوافدة القوية؛ تلك اللغات التي ستغرقنا مستقبلاً بأعداد هائلة من المصطلحات الدخيلة المتعلقة بألفاظ الحياة العامة، أو مصطلحات العلوم والتقنية.

ولا بد لنا أن نواجه هذا السيل الجارف باستنفار قدرات لغتنا العربية في كل مجال، قبل أن نستقبل الدخيل ونضمه إلى معجمنا اللغوي. ولقد مرت قضية «تعريب» الدخيل أو اقتراضه بأدوار مختلفة في الفكر اللغوي العربي المعاصر. فقد كان شعور الرواد الأوائل الذين عايشوا بداية عصر المواجهة مع الغرب أن لغتنا العربية من الاتساع والقدرة بحيث تستطيع التعبير عن معطيات الحياة والعلم الواردة من الخارج بلغة عربية سليمة، ومن أجل ذلك قامت جهود مشكورة لعدد منهم من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي (ت ١٨٧٣م) الذي أسس مدرسة الألسن، وأحمد فارس الشدياق صاحب الجوائب (ت ١٨٨٣م)، وقد دعا سنة ١٨٦٠م في مجلته إلى العمل الجماعي لتعريب مصطلحات العلوم والفنون، وإبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م)، الذي كتب في مجلة (الضياء) مطالباً بتعريب المصطلحات العلمية، وغيرهم من الرواد[٨].

وكان هؤلاء الرواد يمثلون الإرهاصات الأولى للمجامع اللغوية والعلمية في البلاد العربية، والتي كان أولها تأسيساً رسمياً

المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩م، وقد بدأ أعماله بخدمة اللغة في المجال الحكومي، وذلك بإصلاح لغة الدواوين ولغة التعليم والتدريب والكتب المدرسية، ومواجهة مقاصد الحضارة الواسعة ومطالب الحياة العصرية في القرن العشرين[٩].

ولعل من المحاولات الأولى الجادة حول تناول اللغة العلمية، تلك السلسلة من المقالات التي كتبها الطبيب محمد جميل الخاني في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، بدءاً من المجلد الرابع والتي يرى فيها ضرورة وجود هذه اللغة العلمية التي تتسم بالسلامة والدقة[١٠].

لقد قسم الخاني ملاحظاته إلى قسمين: قسم دعاه (تثقيف الألفاظ)، وقسم آخر دعاه (تلئيم المصطلحات) ثم عاد في حلقات لاحقة وسماه (ملاءمة الألفاظ).

في القسم الأول يعالج الكاتب الكلمات العربية الاصطلاحية التي تحرفت عند العلماء وعامة الناس، وهي ليست من شأننا في هذا البحث.

وفي القسم الثاني يرفض الخاني كثيراً من المصطلحات الشائعة المنقولة إلى العربية في عصره، والتي قامت أساساً على الترجمة الحرفية من اللغات الأجنبية ويستبدل بها ألفاظاً عربية مثل قولهم: «أوعية دموية» إذ يسميها:

«عروق الدم»، و«الأوعية اللمفاوية» وهي عنده: «عروق البلغم»، وتسمية الفقرة الأولى مما يلي الرأس بالأطلس، وهي كلمة معربة من كلمة Atlas أحد الملوك في قصص أديان الوثنيين، وقد سماها بعض المؤلفين بـ «الحاملة» ولا داعي ـ في نظره ـ للتعريب أو التوليد لأن العرب قد سمت هذه الفقرة باسم فصيح هو «الفهقة» كما عند ثابت، أو «الواهنة» كما عند ابن دريد.

ويهمنا من محاولة الخاني ذلك الاعتقاد الذي كان يساوره من «أن كل معنى يجول في الذهن لا بد أن يكون له لفظ في اللغة العربية ولو كان كامناً في أغوار معاجمها».

هذه النظرية الحتمية لوجود مقابل فصيح للمصطلح الأجنبي هي التي جعلته يأخذ نفسه كما يقول: «بأن لا يجتاز عقبة من عقبات المصطلحات دون تذليلها بترجمتها إلى العربية ولو تكبد في ذلك أعظم المشقات»[١١].

ومنذ وقت مبكر وقف أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة موقفاً مماثلاً، يشيحون فيه عن تعريب المصطلحات أو اقتباسها ويحصرونها في الضروري منها. وقد نصت المادة الثانية من لائحة المجمع على «أن للمجمع أن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية

التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية، وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية في مظانها، فإذا لم يجد بعد البحث أسماء عربية لها وضع أسماء جديدة بطرق الوضع المعروفة من اشتقاق أو مجاز أو غير ذلك، فإذا لم يوفق في هذا التجأ إلى التعريب مع المحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر الطاقة»(١٢).

غير أن المجمع ما لبث في جلسته الحادية والثلاثين أن أصدر قراراً خاصاً بالتعريب ينص على إجازة المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية -عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم(١٣).

واحتج الشيخ أحمد علي الإسكندري لهذا القرار موضحاً بأن أعضاء المجمع قد اقتنعوا بعد بحث طويل.. «أن في العربية غنية عن استعمال كثير من الألفاظ الأعجمية، وأن في بطون معجماتها مئات الألوف من الكلمات المهجورة الحسنة النغم والجرس الكثيرة الاشتقاق مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة بدون حدوث اشتراك، لأن بعثها من مراقد الإهمال والنسيان يصيرها كأنها موضوعة وضعاً جديداً لها»، وأشار إلى تقييد القرار بلفظ «بعض» دون جنس الألفاظ، وأن ذلك «يفيد أن المراد الألفاظ الفنية والعلمية التي يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا

الأدبية ولا الألفاظ ذات المعاني العادية التي يتشدق بها مستعجمة زماننا هذا من أبناء العرب»[١٤].

كما شرح المراد بلفظ «العرب» وحصرهم في الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع[١٥].

وبذلك التحديد يخرج الإسكندري تعريب بعض مترجمينا وفلاسفتنا القدماء، ولا يعتد به لأن العرب كما يقول: «عندما توغلوا في ترجمة العلوم اليونانية والهندية كان الفصحاء قد انقرضوا من الأمصار، وتولى الترجمة بعض مستعربة الأعاجم ممن لم تستحكم مرتهم في العربية فعجزوا عن ترجمة بعض الألفاظ الأعجمية، مع وجود مرادف لها فيها، ودونوا من أسماء الحيوان والنبات ما لا تعرفها العرب بأسمائها الأعجمية، وعمت البلوى باستعمال فلاسفة المسلمين وأطبائهم لهذه الألفاظ وخاصة من كان منهم من سلائل أعجمية كالفارابي والرازي وابن سينا»[١٦].

كان الشيخ أحمد الإسكندري يمثل الجبهة الشديدة المحافظة الداعية -في المقام الأول- إلى استنفاد طاقات اللغة الكامنة في أغوار معاجمها أو في قدرتها الذاتية القائمة على الاشتقاق

والمجاز، وكان يخشى أن تطغى الألفاظ الأجنبية فتتفشى العجمة ولذلك علل تقييد العلماء القدماء المعرب وجعله سماعياً بأمرين: الأول: «أن ما ورد عن العرب الفصحاء قليل لا يعدو نحو ألف كلمة»، والثاني: «خوف تفشى الأعجمية في الكلام وغلبتها على العربية فتنخره على توالي الدهور بل تنقرض فتنقرض معها القومية العربية ويستغلق القرآن، ويبيد كل ما دوِّن باللسان العربي من العلوم والآداب والشرائع»[١٧].

كان الشيخ أحمد الإسكندري فاعلاً مؤثراً في لجان وضع المصطلحات في مجمع القاهرة، فنجده عضواً في معجم اللجان الحيوية كلجنة الرياضيات، ولجنة العلوم الطبيعية، والكيميائية، ولجنة علوم الحياة والطب التي كان رئيساً لها، ولجنة الأصول العامة التي تختص بدراسة التضمين والتوليد والتعريب والاشتقاق[١٨]. ولذلك مرت تحت يده معظم المصطلحات المبكرة التي وضعت لعلوم العصر أو لشؤون الحياة العامة، بل إنه أسهم في وضع قائمة لمصطلحات الكيمياء التي تدرس في المدارس الثانوية، قدمها إلى المؤتمر العلمي العربي المنعقد في بغداد سنة ١٩٣٨[١٩]، وذكر التقرير الذي كتب عن مشاركة وفد المجمع في هذا المؤتمر أن هذا الاقتراح لقي ترحيباً كبيراً من المؤتمرين[٢٠].

غير أن القدر لم يمهل الشيخ الإسكندري كي يطوِّر مشروعه أو يختبر مواضع القوة والضعف فيه، فقد توفي بعد أقل من شهرين من تقديم هذه المقترحات، ولم تكد تمر على وفاته شهور قليلة حتى بدأت الأصوات ترتفع في المجمع من أجل إفساح مجال أوسع للتعريب[٢١]، وتحديد الضرورة التي أشار إليها قرار المجمع المومى إليه فظهرت أصوات مطالبة بالمرونة في قبول بعض الدخيل[٢٢]، وجواز التعريب على غير أوزان العرب[٢٣] وعدم الاعتماد على ما جاء في كتب التراث بل تقلل من أهمية فائدة مصطلحات التراث القديم بعامة.

ولعل أبرز من تصدى لإعادة النظر في قواعد وضع المصطلحات العلمية في مجمع القاهرة الدكتور محمد كامل حسين من أعضاء المجمع (ت ١٩٧٧م)، وهو طبيب وأديب، وله مشاركات في الدراسات النحوية واللغوية، فقد بسط الموضوع في أكثر من مناسبة لعل أبرزها بحثه المنشور سنة ١٩٥٩م[٢٤] في مجلة المجمع وهو بحث يتميَّز بالصراحة في معالجة هذا الأمر. وقد عرض فيه لأمور عدَّها جديرة بالدرس لم تكن واضحة أول عهد المجمع بالمصطلحات ويمكن تلخيصها بالآتي:

١- ضخامة عدد المصطلحات التي نحتاجها في هذا العصر.

٢- عدم فائدة ما كان معروفاً عند العلماء القدماء لقلته ولأن

المصطلحات القديمة مفردة لا تتبع نظاماً خاصاً. كما أن اختلاف المناهج ومذاهب التفكير العلمية يجعل التطابق بين مدلولات المصطلحات القديمة والحديثة محالاً.

٣- وجوب أن تكون المصطلحات دقيقة ومنظمة وقابلة للنمو.

وطرح الدكتور محمد كامل حسين إشكالية سلامة اللغة أم سلامة المصطلح؟ وأشار إلى أن التجربة قد دلت على «أن للغة العلمية سلامة تتعلق بدقتها وتبوبيها وسهولة نموها، وأن هذه السلامة لا تتعلق بقربها أو بعدها من الصيغ العربية التي تستسيغها أذواقنا»(٢٥).

وطالب المجمع أن يحدد أغراضه من وضع المصطلحات، فإن كان يريد لغة علمية حية تمثل حياة العلوم الحديثة وتنمو بنموها وتسير معها جنباً إلي جنب فلذلك سبيل، وإن كان المجمع يريد أن يثبت سعة اللغة العربية وقدرتها، وأنها لا تضيق عن وصف آلة وتنسيق أسماء لمخترعات.. فلذلك سبيل آخر» ثم قال: «... وأحسب أن الغرض الأخير لا يليق بالمجمع والجهود التي يبذلها»(٢٦).

لقد اقترح الدكتور محمد كامل حسين ستة مقترحات لوضع المصطلحات، رأى في اثنين منها تعريب كل مصطلح علمي خلق خلقاً جديداً خاصاً، ويكون من أصل كلاسيكي دالاً على عين مثل: الهيدروجين، أو على مصدر خاص مثل:

الأنزيم، والأيون، والإلكترون، وترجمة المصطلح إذا كان منتزعاً من اللغة العامة مثل Immunity المناعة، ورفض النحت لثقله، وأعلن عدم تحبيذه التمسك بطريقة العرب القدماء في التعريب لمنافاة ذلك للذوق الحديث (٢٧).

لقد لقيت هذه الدعوة آذاناً صاغية لدى عدد من الباحثين الذين أخذوا يدعون للتعريب بدل التأصيل والترجمة، فيرى عبدالحليم منتصر استحالة إيجاد جذور عربية لجميع المصطلحات، مسوِّغاً ذلك بتزايدها وتكاثرها حتى بدت ملاحقتها بلغة عربية أصيلة مستحيلة لأسباب ليس أقلها شأناً أن العرب لم تكن تعرف هذه الموضوعات(٢٨).

ولقد جعلت هذه الدعاوى بعض الهمم تفتر عن صياغة لغة علمية عربية أصيلة مستمدة من معطيات التراث اللغوي، من قياس واشتقاق ومجاز ونحو ذلك. لغة تنزع إلى التأصيل والتأثيل لا إلى الترجمة والتعريب، بل أصبح من السائد وبخاصة في مجمع القاهرة التسوية بين الترجمة والتعريب. حتى بين المتحمسين للعربية كالشيخ محمد بهجت البيطار(٢٩) الذي نادى بصد عوادي الدخيل المهاجم من اللغات الأجنبية قائلاً: «ولئن لم نفعل لتضلَّن اللغة العربية بين هاتيك اللغات الأعجمية، الكثيرة المحيطة» ولكنه ما لبث أن انتهى إلى القول: «بأننا نحتاج في وضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة

الحديثة تارة إلى الاشتقاق وتارة إلى التعريب وكلاهما ـ ولله الحمد ـ جائز» . الأمر الذي أطرب الدكتور إبراهيم مدكور فأبدى ابتهاجه بعبارة تقريظية لكلام الشيخ عده فيها فتوى تجيز للمجمع السير في طريق التعريب بتوسع(٣٠) .

كان ذلك في مؤتمر المجمع سنة ١٩٦٠/ ١٩٦١ وهو يعد تحولاً في موقف الدكتور إبراهيم مدكور عما جاء في بحث له ألقاه في جلسة علنية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٥م بعنوان «مدى حق العلماء في التصرف في اللغة» أشار فيه إلى أنه : «يجدر بالعالم . . أن لا يلجأ إلى التعريب إلا في حالات خاصة وعند الضرورة القصوى»(٣١) .

غير أن المتتبع لمسيرة المصطلح في فكر الدكتور مدكور (وهو يمثل في الغالب اتجاه مجمع اللغة العربية في القاهرة) يجد أن قضية تأصيل المصطلح بالعودة إلى التراث أخذت تتراجع لديه بشكل ملحوظ . ففي مؤتمر المستشرقين المنعقد في نيودلهي سنة ١٩٦٤م نراه يلخص جهود المجمع في شأن المصطلح مشيراً إلى أن المجمع كان منذ قيامه «محاولاً إحياء المصطلح القديم ، إن كان ثمة سبيل إلى إحيائه» كما أن المجمع «يدعو إلى جمع المصطلحات القديمة وإن كان يرى أنها أصبحت لا تفي بالحاجة ولا يتردد في أن يعرب كما عرب قديماً»(٣٢) .

ولقد تطرق الدكتور شوقي ضيف إلى هذا الموضوع بتوسع أكثر فبين «أن المجمعيين كانوا أول الأمر يؤثرون ترجمة المصطلح على تعريبه مؤمنين بقدرة اللغة العربية قدرة هائلة على استيعاب المصطلحات العلمية الغربية بما فيها من الألفاظ والاشتقاقات المتنوعة، وخشية من أن تستعجم إن أفرط العلماء في تعريب المصطلحات العلمية الأجنبية، غير أنهم مع مرور الزمن اتضح لهم أمران هما: أن ما في العربية من مصطلحات علمية قديمة بالقياس إلى المصطلحات العلمية الغربية يعد قليلاً جداً، وكثيراً منها لا يتسق تماماً مع معاني المصطلحات الحديثة التي يمكن أن تحل محلها.

والأمر الثاني: أن المصطلحات العلمية الغربية أصبحت تعد بالألوف في العلوم المختلفة فضلاً عن أنها تتجدد باستمرار ولا يقف تجددها عند حد.. وقد نشأت علوم حديثة وجميع مصطلحاتها لا عهد للعربية بها، فإن نحن لم نتوسع بالتعريب للمصطلحات أغلقنا بأيدينا أبواباً واسعة من وصل علمنا العربي المعاصر بالعلم الغربي الحديث، مع ملاحظة، أن لغة العلم ليست لغة محلية بل هي لغة عالمية، ولذلك كانت مصطلحاته تلتقي في اللغات الأوروبية وحري بنا أن تلتقي بها العربية أحياناً»(٣٣).

ويبدو في هذا النص أيضاً أن المجمع قد توسع في التعريب وهو أمر يناقض مبدأ الضرورة التي طالما أكد عليه المجمعيون المحافظون.

وعلى الرغم مما ذكرناه من وجود بعض التشدد حيال التعريب من قبل العلماء السوريين ـ كما رأينا عند محمد جميل الخاني ـ إلا أن إفساح المجال للمعرب الدارج على الألسنة كان يميِّز مواقف بعض العلماء من أعضاء مجمع دمشق مثل عيسى اسكندر المعلوف وهو عضو مؤسس في المجمع العلمي العربي إذ يبيِّن نهج المجمع أول نشأته بقوله: «ولقد أقر لنقل الألفاظ الأجنبية إلى العربية قاعدة مقبولة وهي أنه إذا كانت اللفظة مما عرفته العرب فيجب البحث عنها ونشرها، وإذا كانت مما استحدث بعد العرب ولم يكن في ألفاظهم ما يشبهها بأقل ملابسة نظر فيها فإن وافقت الأوزان والحروف العربية كانت هي المرادة بلفظها، وإلا غيَّر بعض حروفها أو حركاتها لتوازن العربية، ويسهل التلفظ بها، وله أسوة بما أدخله العرب من الألفاظ الجاهلية. . وما جاء في القرآن الكريم والكتب المعربة إلى عصر انحطاط اللغة»(٣٤).

ونجد الشيخ عبدالقادر المغربي يدعو إلى التساهل في قبول المعرب في تقرير قدمه لمجمع القاهرة يطالب فيه أن «يُعدَّل المجمع قرار التعريب فيجيز التعريب لنفسه بشروط أرفه وأوسع مما فصله في توجيه قراره»، ويقترح طائفة من الكلمات الفاشية في اللغة اليومية مطالباً المجمع بالترخص في استعمالها وتثبيتها في اللغة

ويذكر منها جرنال، وبلكون، وبوسطة، وأوتيل، وبوفيه ونحو ذلك(٣٥).

ولا نعدم من علماء سورية المحدثين من يرى التجوز والتوسع في استعمال الدخيل كالدكتور هيثم الخياط الذي يصرح في ندوة حول تجربة جامعة دمشق في تعريب العلوم بقوله: «إن القضية قضية بيان فلندرس بالعربية، ولنستعمل - مثلما استعمل التراجمة الأولون - المصطلحات الدخيلة كما هي، فالنقطة الأولى هي نقطة الحديث بالعربية أولاً ثم تؤلف الكتب، ولا يجوز أن نوقف شيئاً على شيء وإلا بقينا ندور في حلقة مفرغة»(٣٦).

ولقد استأثر المصطلح العلمي باهتمام علماء المجمع العلمي العراقي، وكانت مجلته وخاصة في بدايات عهده بالإنشاء ميداناً واسعاً لنشر المصطلحات التي قام المجمعيون العراقيون بنقلها إلى العربية. وكان الاتجاه السائد في هذا المجمع إحياء المصطلح العربي القديم إذا كان مؤدياً للمعنى الصحيح.

يقول الدكتور جواد علي: «وطريقة المجمع في دراسة المصطلحات وإقرارها ووصفها هي أن يدرس المصطلح المعروض عليه في لغة الاختصاص، كأن يستعرض حده وتعريفه عند المختصين، أو في الكتب الخاصة، ويتعرف أصله ونشأته، ثم

يسمع آراء المتخصصين فيما اختاروه من كلمات عربية مناسبة ثم يستعرض ما ورد في الكتب العربية قديماً وحديثاً، لغوية كانت أو اختصاصية من كلمات موافقة له مما قد يفي بالمراد، فإذا وقف على كلمة صالحة مناسبة له مؤدية للمعنى الاصطلاحي، ورأى فيها الرشاقة والسلامة عقد رأيه وبتَّ في الأمر»[٣٧].

ونجد الأولوية للفظ العربي الفصيح، وللمصطلح العربي القديم إذا كان مؤدياً للمعنى في القواعد التي وضعتها لجنة المصطلحات الهندسية في المجمع، وهي تفضيل اللفظ العربي على المولد، والمولد على الحديث إلا إذا اشتهر. واستعمال اللفظ العربي الأصيل إذا كان المصطلح الأجنبي مأخوذاً عنه مثل لفظة الكحول al-cohol، وتتجنب اللجنة تعريب المصطلح الأجنبي إلا في الأحوال الآتية:

١- إذا أصبح مدلوله شائعاً بدرجة كبيرة يصعب معها تغييره.

٢- إذا كان مشتقاً من أسماء الأعلام.

٣- في حالة الأسماء العلمية لبعض العناصر والمركبات الكيماوية.

٤- إذا كان من أسماء المقاييس أو الوحدات الأجنبية.

٥- إذا كان مستعملاً في كتب التراث مثل اسطرلاب.

كما أقرت اللجنة الضوابط التي وضعت للتعريب.

ويفضل الدكتور جميل الملائكة، في بحث قدمه لمؤتمر التعريب الثاني في الجزائر، المصطلح العربي على المعرب ذاكراً أن مجال الإفادة من ألفاظ المصطلحات العربية القديمة واسع «فإن لم يتيسر مصطلح عربي ففي الاشتقاق والتوليد والقياس والمجاز متسع كبير» على أنه مع ذلك لا يغلق الباب أمام التعريب بل يجيزه استثناء في نقل أسماء الأعيان والجواهر كالأدوية والمركبات الكيمياوية وما أصبح مدلوله شائعاً بدرجة كبيرة يصعب معها تغييره، مثل: «تأكسد» و«ميكانيك» وما كان معرباً قديماً مثل: «اسطرلاب وجغرافية»(٣٨).

وفي مراجعة لكراس «المصطلحات البترولية - جيولوجيا وكيمياء» الذي بعثه اتحاد المجامع اللغوية العربية إلى المجمع العلمي العراقي ليرى فيه رأيه، نجد الملاحظات بعامة تتجه نحو محاولة الالتزام باللفظ العربي وتعديل كثير من الصيغ الواردة على هذا الأساس وعدم التعريب والنحت ما دام في العربية مندوحة عنه(٣٩).

أما في مجمع اللغة الأردني، فقد لخص الدكتور محمود السمرة منهج المجمع في وضع المصطلحات، وهو منهج -كما يقول- يظهر في ممارسات المجمع وإن لم يكن مكتوباً، وأهم ما يلاحظ عليه الحرص على دقة المقابل العربي بالترجمة وتفضيل أن يكون عربياً تراثياً كلما كان ذلك ممكناً، أو تحديد المصطلح

الأجنبي إذا كان من الشيوع والذيوع بحيث أصبح علماً. غير أنه يرى أننا نكون أقدر على النهوض بتعريب العلوم واللحاق بالجديد فيها إذا جعلنا الأولوية للتعريب لا للترجمة(٤٠).

على أن مجمع اللغة العربية الأردني قد أسهم عملياً في ترجمة الكتب العلمية الجامعية، كما خرجت منه محاولة جريئة لكتابة الرموز العلمية باللغة العربية وذلك بإحداث أشكال مناسبة للحروف العربية التي يمكن أن تحمل هذه الرموز(٤١) وهو أمر لم يخل من معارضة بعض العلميين وبخاصة من كان يشتغل منهم في مجال الكيمياء(٤٢).

لعل ما عرضنا له من مواقف يمثل الآراء التي دارت في مجامع اللغة العربية -التي اطلعنا على أعمالها- حول معالجة المصطلح من حيث تأصيله وترجمته أو تعريبه واقتراضه.

والملاحظ أن الاتجاه يكاد يسير نحو الترجمة الحرفية والتعريب عند معظم المتأخرين، ويكاد يتساوى الأمران في بعض المعاجم المتخصصة، ومعنى ذلك أن التنقيب في كتب التراث لم يعد مطلباً يحرص عليه المترجم، ذلك أن تلك مهمة كان يقوم بها علماء أوتوا من المعرفة وسعة الاطلاع والوقت ما جعلهم قادرين على تتبع الألفاظ في ثنايا التراث اللغوي واقتناصها، وهذا ما تقاصرت عنه الهمم في هذا الزمن، فأصبح

منتهى أمل المترجم أن يجد كلمات أو تعبيرات تفي بالغرض، ألفاظها عربية وإن بدت عليها مظاهر العجمة، غافلاً عن أنه قد يكون للمصطلح الذي يترجم مصطلح آخر موازٍ في اللغة العربية، يتسم بالاستقرار في اللغة والاستعمال لدى علمائنا الأقدمين، ويؤدي المعنى أداءً مناسباً.

مثال ذلك ما رأيته في مصطلحات النفط التي عرضت في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة من اصطلاح «ادفع وتسلم» ترجمة للمصطلح الإنجليزي cach & carry وعندي أن هذه الترجمة الحرفية لا تجري على العرف العربي، بل إن العجمة بادية عليها، وكان بالإمكان ترجمة المصطلح بـ «المناجزة» وهو مصطلح يستعمله فقهاء المالكية في أبواب المعاملات المالية، ويعنون به «قبض العوضين عند العقد»(٤٣). ويقول العرب: «بعته ناجزاً بناجز» أي يداً بيد، ومن المصطلحات التي تنطبق على هذه الحالة مصطلح «هاءَ وهاءَ» أي «خذ واعط يداً بيد» ويعد من مصطلحات الفقهاء وأصله قول الرسول ﷺ: «الذهب بالذهب ربا إلا هاءَ وهاءَ»(٤٤).

ومثل ذلك ما قرأته في بعض معاجم المصطلحات من ترجمة لكلمة sand dune فقد ترجمت بـ «كثيب رملي» والواقع أن كلمة «كثيب» وحدها تكفي لأن الكثيب عند العرب لا يكون

إلا للرمل. فالكثيب كما في (التاج): «هو التل المستطيل المحدودب من الرمل»[٤٥]، والغريب أن كلمة sand بمعنى رمل مقحمة علي dune في الإنجليزية فالكلمة الأخيرة تعني التل من الرمل الذي تشكله الرياح. كما يذكر ذلك معجم (وبستر).

وما أشرنا إليه يؤكد أن الترجمة -إن وجدت- يمكن أن تعد مرحلة أولى يلجأ إليها -كسباً للوقت- لا بد أن تتبعها مرحلة تالية يردد فيها العلماء والمختصون واللغويون النظر فيما ترجم من مصطلحات، كي يصوِّبوا ما قد يكون اعتورها من قصور ويضعوها في مكانها من اللغة العربية السائغة، فالمصطلح الأصيل المستمد من التراث أو ذلك المسكوك بالوسائل المتاحة للغة من قياس أو اشتقاق أو مجاز يجب أن يكون الهدف الأسمى لوضع المصطلح العربي. وقد واجه هذا النوع من المصطلح عدة شبهات ترسخت في أذهان بعض المشتغلين في هذا المجال.

ويجدر بنا أن نقف عندها واحدة واحدة كي نلقي الضوء عليها ونبين صحتها من فسادها:

الشبهة الأولى: أن العربية لغة بداوة تفتقر إلى التجريد ولا

تستطيع حمل المصطلحات الحضارية:

وقد بدأت هذه الشبهة مع بداية الدعوة إلى العامية في هذا العصر، فقد وجدناها عند سلامة موسى[٤٦]، ثم أطلَّت برأسها عند أنيس فريحة[٤٧] ومن آخر من أشار إليها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي الذي يقول: «فالفصاحة التي يدعو إليها الشيوخ الأزهريون لتطبق على المعرب تقتصر على لغة البداوة التي لا يمكن لها بحال أن تفي بحاجات الحضارة المعاصرة»[٤٨].

ومثل هذا الموقف المتعلق ببداوة اللغة يمكن الرد عليه بثلاثة أمور:

الأول: أن القول ببدائية اللغة لم يعد مأخوذاً به لدى علماء اللغويات في العصر الحاضر، فكما سقطت نظرية ربط اللغة بالعرق عند أرنست رينان، وماكس مولر وغيرهم[٤٩] سقطت أيضاً نظرية اللغة البدائية فاللغات كما يراها روبنز: «أنظمة رمزية تكاد تقوم كلياً على عرف بحت أو عشوائي» وهو «يؤكد بصورة خاصة على مرونة اللغات وقابليتها للتكيف»[٥٠]. ويرى جون ليونز أنه ليس هناك لغة أغنى من لغة أخرى أو أفقر، و«عندما تتغير احتياجات مجتمع معين فإن لغة هذا المجتمع ستتغير تبعاً لذلك، كي تفي بالأغراض الجديدة، فتتوسع المفردات إما باقتراض كلمات من لغات أخرى، أو بخلق كلمات جديدة من

كلمات موجودة في اللغة نفسها، ولا يعني عدم وجود الكلمات التي تدل على أفكار العلم الحديث ومنتجات التقنية المادية في لغات محلية كثيرة فيما يعرف أحياناً بالعالم النامي أن تلك اللغات أكثر بدائية من اللغات التي تتوافر فيها تلك الكلمات، فذلك لا يعني إلا أن المشاركين في تطوير العلم والتقنية لم يستعملوا تلك اللغات بعد»[٥١].

الأمر الثاني: أن العربية قد قامت بشؤون الدين من عقيدة وشريعة وعلوم تدور في فلكهما كما وفت بحاجات الحضارة التي التقت بها خارج الجزيرة العربية، وتلاقحت مع التيارات الفكرية والعقدية في عصور الازدهار المعرفي، ولم تقصر في حمل تلك العلوم والفلسفات ومستلزمات التقنية، التي كانت متوافرة ذلك الوقت، فقد ثقفها العرب واستعملوها، وكانت في كل هذه الحقب تنتج المصطلحات الخاصة بها وإن كانت قد اضطرت في بعض الأحيان إلى تبني بعض المصطلحات الأجنبية.

الأمر الثالث: أن القول ببداوة اللغة وعدم تحملها مصطلحات العصر الحديث يظل كلاماً نظرياً يعتمد على مقدمات تبين فسادها، ولا يمكن أن يقطع به إلا بعد التطبيق الجاد والاختبار الحقيقي للغة، وذلك لا يكون إلا بتعريض اللغة للتجربة

التي يقوم بها علماء متمكنون من علمهم ومتمكنون بالقدر نفسه من اللغة العربية. والقدر المنجز من المصطلحات العربية للعلوم والمخترعات الحديثة حتى الآن يشير إلى أن العربية لم تكن عاجزة عن مواكبة التقدم، وأن القصور والتباطؤ -إن لم يكن التخاذل والاستسلام للآخر- لم يكن منها بقدر ما كان من بعض أهلها الذين تركوها ظهرياً، واتجهوا بأجمعهم إلى اللغات الأجنبية يتعلمون بها، ويعلمون ويؤلفون ويتحدثون، فهل تلام اللغة بانصراف أهلها عنها ؟

الشبهة الثانية: أن العربية لا عهد لها بالمخترعات والمكتشفات الحديثة:

ويشبه القول ببداوة اللغة ويتفرع عنه ذلك الادعاء الذي نقرؤه بين حين وآخر عن حدوث مخترعات ومكتشفات لا عهد للعربية بها وكون ذلك سبباً في قبول الدخيل، وكأن العربية بدع بين اللغات.

إن كل اللغات تخترع المصطلحات وتصوغها ابتداء، ولم يكن لها بها عهد قبل صوغها، كما أن العلوم الحديثة عندما ظهرت في الغرب لم يكن للغرب عهد بها. فكيف جاز لأولئك أن يخترعوا مصطلحات يضعونها بطرق مختلفة والعربية لا تستطيع ذلك؟ ويعجبني في هذا قول الأستاذ إبراهيم مصطفى: «ادعاء أن الاكتشافات كثيرة وليس في العربية كلمات للدلالة

عليها اعتراض ضخم في الظاهر، فارغ في الحقيقة، إن هذا الاعتراض يصدق على جميع اللغات، لأن اللغات ما دامت موضوعة فألفاظها إنما وضعت طبقاً لما هو معلوم لا لما هو مكتوب في طي الخفاء والغيب. فكل مستكشف كان غير معلوم، ومستكشفه يصطلح له على لفظ يتخذ اسماً له، وباب الاصطلاح ليس مغلقاً في العربية ومفتوحاً في غيرها»(٥٢).

الشبهة الثالثة: عدم دقة المصطلحات الأصيلة:

ومن الباحثين من يقول إن المصطلحات العربية سواء كانت قديمة مستمدة من التراث، أو عربية حديثة مترجمة قد لا تكون دقيقة دقة المصطلح الأجنبي.

ومن المعروف المستفيض أن المصطلح لا يشترط فيه الدقة الشديدة ولا المطابقة الكاملة لا في عصرنا هذا ولا في العصور السابقة، ولا يقتصر الأمر علينا بل عند الأمم جميعاً. يقول الدكتور جميل الملائكة: «لا يستلزم أن يكون المصطلح بأية حال مستوعباً كل المعنى الموضوع له، وإلا انتفت عنه طبيعة المصطلح، وبات لفظة لغوية مثل أية لفظة سواها، فالمصطلح يتخذ للتعبير بلفظ واحد في الأعم عن معنى أو فكرة لا تستوعبها في العادة لفظة واحدة، ولهذا السبب أطلقت عليه هذه التسمية أي أنه (يصطلح) به على تأدية المعنى المقصود»(٥٣).

والغريب أن الدكتور محمد كامل حسين وهو من أبرز الذين

طالبوا بالدقة في انطباق التسمية على المسمى يذكر في بحث له عن «لغة العلوم» أن العلماء الغربيين لم يكن يهمهم انطباق المعنى اللغوي على ما يدل عليه من مصطلح علمي، ويمثل لذلك بكلمة أوبسونين (وقد وضعت لشيء في الدم يعلق بالميكروبات فيجلعها أسهل هضماً على الخلايا التي عملها القضاء على الميكروبات) فقد وضعت لذلك كلمة «أوبسونين» وتعني: «أحضر الأكل» باليونانية.

كما ذكر أن العلماء أغاروا على اللغات الميتة وأخذوا يشتقون منها ويفسدون فيها ويحددون لألفاظها معاني لم يقل بها أحد من أهلها[٥٤]، ويبدو أن الدقة لدى الدكتور حسين لا تتمثل في انطباق الاسم على المسمى معنوياً بقدر ما تتمثل في انحصار الاسم بالمسمى، ولكن الدكتور حسين يترك هامشاً آخر لبعض المصطلحات التي انتزعت من اللغة العامة مثل المناعة Im-munity فيقبله، وهو موقف يرد «وجوب الدقة» أو «الانحصار» بالمصطلح، فنحن هنا نجد مصطلحاً يستعمل في مجالات كثيرة ليدل على معانٍ أخرى.

وباب الاشتراك اللغوي بين المصطلحات واسع وكبير، ولم

يقل أحد من العلماء الذين يعملون في علوم مختلفة إن أحداً منهم لم يفهم المقصود من المصطلح لأنه يسبب الالتباس بمصطلح آخر مثال ذلك كلمة «حرف» في اللغة العربية:

فهي مصطلح لأحد حروف المعجم (حروف الهجاء).

وهي مصطلح لإحدى القراءات القرآنية، مثل الحروف السبعة.

وهي مصطلح نحوي يعني أحد أقسام الكلم.

وهي مصطلح في وصف الإبل يعني الناقة الضامرة.

وهي مصطلح في وصف السلاح: حرف السيف حده(٥٥).

ولم يقل أحد إن هذه المصطلحات قد جار على الآخر في مجاله المعرفي الذي ينتمي إليه. وكذلك نجد كلمة Stock في اللغة الإنجليزية، فمن معانيها كما في (المورد): الأصل أو الجذل: شيء عديم الحياة، صنم، عمود، سناد، دعامة، هيكل خشبي يستعان به في بناء السفن، أداة تعذيب تقيد فيها رجلا المذنب مقبض البندقية، عقب السوط، أو صنارة الصيد، قوس المحراث، سلالة، أسرة لغات، أجهزة مواد، المخزون، الموجود في المخزن من البضائع، رأسمال، أسهم في شركة، لفاع يطوق به بعض رجال الدين أعناقهم، فرق، مادة خام، تمثيلية مختلفة

تقدمها فرقة في مسرح واحد، قياسي، مألوف، عادي، مبتذل استيلادي كما في الخيل Stock mare وتضاف لهذه المادة لواحق أو إضافات فتتولد عنها معان كثيرة، وكثير منها مما يستعمل في حقول المصطلحات العلمية وما ذكره معجم (وبستر) عن هذه الكلمة أكثر بكثير مما ذكره (المورد) مما يدل على كثرة استخدامها في مجالات متعددة يبينها السياق.

الشبهة الرابعة: أن لغة العلم لغة عالمية:

وهذه مقولة كثيراً ما ترد على أفواه المشتغلين بالعلوم وأقلام الباحثين والمدافعين عن تعريب المصطلح واقتراض الدخيل، وهي مقولة تحتاج إلى مزيد نظر، وفحص دقيق وتفصيل وتفريق.

ما المقصود بالعالمية؟.. لقد شاع هذا الوصف لكل آت إلينا من الغرب على وجه التحديد. وكثير منه غربي محلي ليس له انتشار عالمي، ولا يلزمه وصف العالمية لأن وصف العالمية يقتضي أن يكون معترفاً به من بيئات متعددة موزعة في أنحاء العالم.

نحن نعلم أن هناك جمعيات علمية عالمية تنتظم مختلف المشتغلين في هذه العلوم، ونعلم أن هنالك مجلات علمية عالمية يكتب فيها الباحثون من جميع أنحاء العالم، وإن صدرت عن

الغرب. ونعرف مؤسسات ومنظمات عالمية مهمتها تحديد المصطلحات وترميزها وتقسيمها، وربما فرضها على الباحثين الكاتبين باللغات الأوروبية، ولكن ما شأن هؤلاء الباحثين في العالم عندما يكتبون في لغاتهم المحلية، أليست هناك فروق بين مصطلحات فرنسية وأخرى ألمانية، وثالثة إيطالية ويابانية وروسية، إذا كان هؤلاء العلماء يستخدمون ترجمات أو مقابلات لهذه المصطلحات من لغاتهم المحلية فما الذي يلزم اللغة العربية بالانحياز إلى لغة واحدة من هذه اللغات الأوربية والتزام مصطلحها حتى عند تعليم أبناء أمتها أو تأليف البحوث والكتب لهم؟

هنالك فروق إذن بين اللغات المختلفة في هذه المصطلحات فهناك مصطلحات أصبحت عالمية بفضل استخدامها في الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية واليابانية والصينية وغيرها. مثل الأوكسجين، أو الهيدروجين، أو اليورانيوم. فليس لنا هنا أن نخرج عن هذا الإجماع. بل علينا أن نبادر إلى هذا النوع من المصطلحات ونضمه إلى لغتنا معرّباً أو مقترضاً. وربما نسب العلماء إلى عالم أجنبي، أو مدينة معينة، أو وضعوا رموزاً علمية قد تواضعوا عليها بينهم فتلك إذن مصطلحات وممارسات عالمية لا بد لنا من أن نأخذ بها، لأنه لا فائدة من الشذوذ عنها والخروج عليها. أما إذا كانت المصطلحات مما

تختلف فيه اللغات فيما بينها ويجتهد فيه العلماء حسب تصوراتهم فليس لنا أن نتمسك بمصطلح أجنبي ولا نوجد بديلاً صالحاً عنه في لغتنا العربية.

ذلك ما يخص المصطلح العلمي، أما المصطلح المتعلق بشؤون الحياة والحضارة الذي ينتشر بين أبناء الشعب فالأجدر بنا أن نجد له مقابلاً عربياً، ولا نسمح له بالانضمام إلى معجمنا اللغوي حتى وإن طال مقامه في الكلام الدارج، لأن ما عجزنا عنه بسبب كسلنا أو جهلنا قد ينجح فيه أبناؤنا وأحفادنا، بفعل التطور والارتقاء، فيجدون له مقابلاً مناسباً من لغتهم العربية. ولدينا على ذلك أمثلة كثيرة مما عجز عنه الآباء أو استبعدوا اندثاره من المعربات، فإذا بالأجيال الجديدة، تتنكب لتلك الألفاظ الدخيلة وتلقيها في زوايا النسيان، أو تكاد، لتسود بدلها كلمات عربية النجار.

في سنة ١٩٠٨م كتب يعقوب صروف وفارس نمر صاحبا (المقتطف) مقالاً يستبعدان فيه إيجاد مقابل عربي لكلمة «تلفون» وإن وجدت فلن يستطيع الاسم العربي لهذه الآلة التغلب على اسم تستعمله الأمم المتمدنة، ويقولان: «ونرى الآن أننا أحسنا لأننا لم نخالف أمم العالم في الإغارة على اسم وضعه مخترع هذه الآلة لآلته وإبداله باسم نضعه نحن لها، وقس على ذلك: الفونوغراف، والميكروفون والأتومبيل»(٥٦).

ولقد تعددَّت المقترحات حول تسمية «التلفون» فكانت:

الأرزير، والمقول، والمسرة، والحاكي، والندى، والمحاور والهاتف، ولم يكن صاحبا (المقتطف) وحسب هما اللذان طالبا بتبني لفظة «تلفون»، وإنما شاركهما في ذلك أيضاً الشيخ عبدالقادر المغربي في تقرير قدمه إلى مجمع القاهرة مطالباً فيه بتبني مجموعة من الألفاظ دعاها متحجرة في اللغة.

والآن ونحن نشارف على نهاية هذا القرن نجد كلمة «هاتف» قد استقرت في اللغة الأدبية رسمياً وإعلامياً، وشاعت بين العامة، ومن المنتظر أن تستقر في اللغة المحكية أيضاً. ولذلك فإن من التسرع ضم الكلمة إلى المعجم العربي الفصيح كما فعل المعجم الوسيط، وأجدربها أن تظل في الاستعمال الدارج حتى تنقرض كما انقرضت الآن كلمة «أتومبيل» التي ظنَّ صاحب (المقتطف) أنها قد استقرت في اللسان العربي، وكما انقرضت أو كادت كلمة «جرنال» المصرية فقد طردتها من الاستعمال كلمة «جريدة» في الميدانين الشعبي والأدبي، وكلمة «سراي» فلم يعد أحد يستعملها وخاصة في الكتابة الأدبية وهما من الكلمات التي اقترح الشيخ المغربي أن يقبلها المجتمع»[٥٧].

الشبهة الخامسة: قلة المصطلحات العربية القديمة وعدم جدواها:

يبرز بين حين وآخر الكلام حول قلة المصطلحات العربية القديمة وعدم جدواها، وقد مر طرف من ذلك في ملحوظات الدكتور محمد كامل حسين والدكتور إبراهيم مدكور وغيرهما.

وأكبر الظن أن القائلين بذلك قد نظروا إلى ما نشر من كتب ومعاجم تحوي مصطلحات علمية قديمة، مثل كتاب (التعريفات) لعلي بن محمد الجرجاني، و(كشاف اصطلاح الفنون) لمحمد علي الفاروقي التهانوي، و(الجامع لمفردات الأدوية والأغذية) لابن البيطار، و(مفيد العلوم ومبيد الهموم) لابن الحشاء و(شرح أسماء العقار) لموسى بن ميمون، و(كليات أبي البقاء الكفوي)، و(جامع العلوم الملقب بدستور العلماء) لأحمد نكرى. وهذه المؤلفات على ما فيها من ثروة ثمينة لا تعطي صورة واضحة للمصطلحات العلمية العربية في التراث القديم.

والحقيقة أن المصطلحات العربية القديمة لم تحظ بالاهتمام الكبير من الباحثين والعلماء، وما اكتشف منها -زيادة على ما في تلك الكتب- قليل مقابل ما هو مجهول، ولم تقم دراسة موثقة حتى الآن تبين لنا حجم المصطلحات القديمة المستقرة في التراث لكل علم من العلوم أو فن من الفنون. وأجدر بنا أن ننصرف إلى هذا الجانب حتى نستطيع الجزم بفائدة هذه المصطلحات أو عدم فائدتها.

إن المحاولات الحديثة التي جرت في مجال رصد هذه المصطلحات تبشر بوجود أعداد هائلة ما زالت مطمورة في معجماتنا أو كتب التراث القديم، فمن هذه الجهود محاولة

العلماء الجيولوجيين في مجمع اللغة العربية التي يلخصها الدكتور محمد يوسف حسن بقوله: «وفي خلال ربع القرن الأخير لم يستعص على علماء الجيولوجيا المعاصرين المؤمنين بحركة تعريب العلوم العثور على الدرر الكامنة في بحر اللغة العربية مما يناسب جل ما يريدون نقله من مصطلحات، وقد بلغ ما نقله أعضاء مجمع اللغة العربية وخبراء الجيولوجيا من المصطلحات الجيولوجية خلال هذه المدة ما ينيف على الخمسة آلاف، نشر منها المجمع في عام ١٩٦٤م نحواً من ألف وخمسمائة مصطلح في معجم جيولوجي خاص... وقد اكتشف القائمون بهذا العمل أن قدراً غير قليل من هذه المصطلحات المراد نقلها إلى العربية.. بضاعة عربية أصلاً آن الآوان لردها إلى أصحابها»[٥٨]، وذكر أمثلة على ذلك[٥٩].

وفي بحث آخر بعنوان «ثراء اللغة العربية بأصول المصطلحات الجيولوجية» يبسط الدكتور محمد يوسف حسن الموضوع بقوله: «ويهدف هذا البحث إلى التدليل على أن بحر اللغة العربية ما زال زاخراً بالأصول البكر الصالحة للاستعمال والاشتقاق الجيولوجي والتي تفي بكل حاجات المشتغلين بهذا العلم، وقد ضربت في بحث سابق بعض الأمثلة على قدرة اللغة العربية على الإحاطة بكثير من المتسلسلات الاصطلاحية الجيولوجية في الموضوع الواحد، وهذا مثال جديد من أروع

الأمثلة في هذا الباب مسلسلة من خمسة عشر لفظاً ليس بينها إلا لفظ واحد معرب (دخل معاجم العربية من قديم) والمسلسلة في الأنواع المختلفة، من المواد الطينية(٦٠).

هذا ما يخص المصطلح، أما ما يخص المواد التي تصلح للتعبيرات الجيولوجية أو يشتق منها مصطلحات تختص بالأرض أو الماء أو الحركات الأرضية أو الصخور وما تحويه من معادن وخامات وبنيات هندسية فإن المطالع في المعاجم العربية لا يعدم أن يجد في كل مادة تقريباً أصلا أو أكثر يصلح لذلك، ودلل على قوله باختيار سبعة حروف من حروف المعجم قدم منها نماذج من حيث الأصول ومشتقاتها(٦١).

ومما يدخل في هذا الباب ما انتخبه الدكتور عبدالله الغنيم من مصطلحات عربية لأشكال سطح الأرض بناء على دراسات ميدانية مقارنة، تناولت بعض تضاريس الأرض في الجزيرة العربية، هادفاً من ذلك كما يقول إلى إعطاء منهج عملي في كيفية وضع المصطلحات الجغرافية المتعلقة بأشكال السطح، حيث تم الربط بين نصوص التراث القديم والمعلومات المتوفرة(٦٢). ذلك ما يخص الجيولوجيا والجغرافيا، أما العلوم الأخرى فهناك محاولات كثيرة معظمها منشور في بطون المجلات العلمية(٦٣). وهناك معجمات متخصصة في هذا الشأن

وإن كانت قليلة[٦٤].

وكل ذلك يحفزنا على مواصلة الجهد كي نظهر كل المصطلحات العربية القديمة. ونستطيع الحكم على ثروتنا من هذه المصطلحات، وفي الظن أنها ثروة كبيرة وثمينة.

وبعد:

فإن مشكلة نقل العلوم والمعارف إلى العربية مرتبطة إلى حد كبير بمشكلة أكثر منها خطورة وأشد تأثيراً. تلك هي مشكلة «البحث العلمي»؛ فما يزال البحث العلمي في البلاد العربية هامشياً، لم يأخذ مكانه اللائق الذي يجعله في مقدمة الاهتمامات الكبرى للدولة، ومن المعروف أن البلاد التي تنشد التقدم يمثل البحث العلمي فيها الجسر الرصين الذي يؤدي إلى العبور الحضاري، والتفوق السياسي والاقتصادي. وبغياب مؤسسات البحث العلمي الجاد التي تسير وفق استراتيجيات مرسومة للتقدم يبدو البحث العلمي مشتتاً يسير بلا هدف مرسوم. وأكثر ما يقوم به أساتذة الجامعات من بحوث ينصرف لأغراض نفعية قصيرة المدى تتصل بترقياتهم الأكاديمية. ولا يستفيد منها المجتمع في دفع عجلة التنمية أو في المشاركة العالمية الجادة على أساس ندِّي.

ومن هنا فإن النمط الاستهلاكي السائد هو الذي يتحكم في

وتيرة الحياة بالبلاد العربية، وحتى ما يمكن أن ينتجه العقل العربي من إبداع أو اختراع؛ فإنه لا يوظف عملياً للارتقاء والنهوض الوطني والإقليمي بقدر ما يدور في ترس الصناعة الغربية مسهماً في تقدمها ونمائها.

ولذلك فإن الحديث عن المصطلح العربي في عصر العولمة لا ينفصل عن القضية الكبرى، قضية البحث العلمي، فإذا كنا جادين في التصدي لما يمكن أن تهطل به علينا السماء، وتفيض به الأرض من مصطلحات جديدة؛ فإننا لا بد أن نغيِّر من أسلوبنا في تناول قضايا العصر المهمَّة حتى نكسب لأمتنا مواقع متقدمة في صراعها على الأرض.

وإذا قصرنا الأمر على «المصطلح العربي» فإن من أهم ما يجب أن يلتفت إليه في هذه المرحلة الأمور الآتية:

١- بث الوعي اللغوي بين أبناء الأمة وإيقاظ غيرتهم على اللغة، وبناء ما تصدع من ثقتهم بها واعتزازهم بتراثها بوصفها مقوماً مهماً من مقومات الشخصية العربية، ولتحقيق ذلك وسائل كثيرة يمكن أن توجه للكبار والصغار، وقد تهيأت الآن كثير من المنافذ التربوية والإعلامية العامة التي يمكن -إذا ما أحسن استخدامها- أن يكون لها الأثر البالغ.

٢- إنشاء مؤسسات متخصصة في حقول الترجمة، تشبه بيت

الحكمة في العصر العباسي، ترعى تكوين الأجيال وتعمل على ترجمة الكتب والبحوث العلمية المختلفة وفق استراتيجيات مدروسة أسوة بما يحدث في الأمم المتقدمة كاليابان وغيرها، مع التنسيق بين هذه المؤسسات وبين مراكز البحث العلمي والجامعات في اختيار المواد المترجمة والإفادة مما يترجم.

وليس من الضروري أن تكون هذه المؤسسات حكومية تثقل ميزانية الدولة وتخضع للبيروقراطية الحكومية بل يمكن أن تكون خيرية أهلية تشترك فيها الدولة ويشجع عليها القطاع الخاص والمتبرعون على هيئة أوقاف تصرف من دخلها على أعمالها ولعلَّ في نظام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مثالاً جيداً على ذلك.

٣ ـ إن تكوين مؤسسات متخصصة للترجمة تشبه ما لدى الأمم الأخرى التي تنشد النهوض يستتبع تكوين أجيال من العلماء مزدوجي اللغة، تمكنوا من ناصية العلم ومن اللغة الأجنبية، واتقنوا لغتهم العربية إتقاناً يمكنهم من معرفة خصائصها وقدراتها، والإحساس الكامل بدقائق معانيها، حتى يتمكنوا من الغوص في أعماقها، واستخلاص المصطلحات منها، وصياغتها صياغة عربية أصيلة مشرقة. يقول نيومارك: "لابد للمترجم أن يعرف لغته الأولى، وموضوع تخصصه، واللغة الهدف بهذا الترتيب. هذا وكثيراً ما تحميه براعته في المتطلب الأول من الوقوع في أخطاء فادحة في المتطلبين

الثاني والثالث "[٦٥].

وذلك ما دعاه الدكتور أحمد شفيق الخطيب بالتكاملية اللغوية العلمية، التي تشتد الحاجة إليها في عصرنا الحاضر[٦٦].

والوسائل لتكوين هؤلاء العلماء تقتضي إدخال تعديلات على نظمنا التعليمية في المدارس والجامعات، أو تأهيل خريجي الجامعات من الكليات العلمية والطبية والتقنية في دورات متخصصة قبل الالتحاق بوظائف الترجمة).

٤- تيسير المادة اللغوية العربية وجعلها على طرف الثمام للعاملين في صياغة المصطلحات العلمية، وذلك بتصنيف التراث اللغوي على أن لا يقتصر ذلك على عصور الاحتجاج اللغوية، وإنما يشمل المسح لغة كبار المؤلفين والعلماء، والأدباء شعراء وناثرين، والفلاسفة، والأطباء والعاملين في العلوم المختلفة. تصنف المادة اللغوية حسب المعاني وتقسم حسب المواضيع. ويشمل ذلك تكوين مسارد لمصطلحات التراث القديم في العلوم المختلفة تكون مشروحة موثقة يفيد منها المترجم وواضع المصطلحات العربية.

والواقع أن هذا العمل لم يعد صعباً في العصر الحاضر مع وجود الحاسبات الآلية التي يمكن أن تخزن فيها المادة ثم تصنف

حسب برامج معينة تستجيب لمن يطلبها. ويمكن لهذه الحواسب الآلية مساعدة المترجم في عمله بتصريف المواد اللغوية تبعاً للصيغ الصرفية العربية وشرح كل صيغة وموضع استعمالها. وتحضرنا بهذه المناسبة محاولة جديرة بالاهتمام قام بها الأستاذ حسن فهمي فقد كان يرى أن يقوم المتخصصون بحصر جميع الأفعال الثلاثية التي تتصل بمجال علمي معين، ثم البدء في جعلها أفعالاً مزيدة، واشتقاق الأسماء والصفات من هذه الأفعال المزيدة، وبذلك تتكون ثروة هائلة من الألفاظ بعضها استخدمه العرب وبعضها لم يستخدم من قبل(٦٧). وقد قام بتطبيق رياضي على القياس في اللغة يمثل تجربة مفيدة، لو أنها وجدت من يتبناها علمياً وينفذها آلياً. حتى تكون في متناول العاملين في حقول المصطلحات العربية.

والخلاصة؛ أننا في هذا العصر الذي يبدو فيه زحف العولمة قادماً بما يحمله إلينا من معطيات تشمل الأدوات والمصطلحات والأفكار والتعبيرات والممارسات اللغوية، فإن من الواجب علينا أن نقابل ذلك الزحف بتفتح علمي يفيد من إيجابيات العولمة، ويؤمن بالتلاقح الحضاري، والتفاعل الخير ويدرأ الخطر عن ثقافة أمتنا ولغتنا بخطط علمية، واستراتيجيات طويلة المدى، ووسائل تفيد من ثمرات العلم الحديث في هذا العصر وتختلف عن وسائلنا التقليدية القديمة، مستندين في ذلك إلى الثقة بأنفسنا

وبمقوماتنا الذاتية النابعة من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وإسهامات حضارتنا العريقة، وقدرات لغتنا العربية التي سبق لها أن دخلت المعترك الحضاري قديماً فانتصرت فيه، وكانت الوجه المشرق للهوية العربية على مر العصور.

الهوامش

* بحث ألقى في ندوة "اللغة العربية: معالم الحاضر وآفاق المستقبل" التي عقدها مجمع اللغة بدمشق من ٢٦ حتى ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٧ ونشر في مجلة المجمع، مج ٧٣ ج٣ ص ص ٦٨٩ - ٧٢٨.

١- عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، ط١ بيروت، المكتبة العصرية سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص١٣٧.

٢ و٣- أحمد طلعت سليمان، اللغة المالطية وأصولها العربية، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، عام ١٤١٠هـ، ص ٣٠٥-٣٠٦.

٤- في موضوع التحيز اللغوي بشكل عام انظر: حمزة قبلان المزيني، التحيز اللغوي، مظاهره وأسبابه، الأبحاث، مج٤٣ عام ١٩٩٥م، ص ٤٧-١٢٨.

٥- Vandrys, J. Language, London, Routedge and Kegan Panl Ltd, 1959, p283.

٦- Sapir, E. Language, New York, Harvest Books Ltd, p194.

٧- الموضع نفسه.

٨- اعتمدنا في هذا على محمود إبراهيم، الموسم الثقافي الأولي لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان، سنة ١٩٨٣م، ص ١٥٠-١٥١.

٩- أحمد الفتيح، تاريخ المجمع العلمي العربي، دمشق، مطبعة الترقي، عام/ ١٣٧٥ ١٩٥٦م، ص ١٦-٢٠.

١٠- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٤/ ٣١٥ وما بعدها.

١١- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٢/ ١٩٣ .

١٢- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ١/ ٢٢ .

١٣- نفسه، ١/ ٢٠١ .

١٤- نفسه، ١/ ٢٠٢ .

١٥- نفسه، الموضع نفسه .

١٦- نفسه، ١/ ٢٠١ .

١٧- نفسه، ص ٢٠٠ .

١٨- نفسه، ص ٢٩-٣٣ .

١٩- مجلة مجمع اللغة العربية ٥/ ٤٩ .

٢٠- نفسه، ص٩٣ .

٢١- نفسه، ص ٩٤-١٠٠ .

٢٢- الشيخ عبدالقادر المغربي، حول قرار التعريب، مجلة مجمع اللغة العربية ٥/ ٩٤ وما بعدها .

٢٣- محمد شوقي أمين، جواز التعريب على غير أوزان العرب، مجلة مجمع اللغة العربية ١١/ ٢٠١-٢٠٧ .

٢٤- محمد كامل حسين، القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية ١١/ ١٣٧ .

٢٥- نفسه، الموضع نفسه .

٢٦- نفسه، ص ١٤١ .

٢٧- نفسه، ص ١٤١ و١٤٢ .

٢٨- عبدالحليم منتصر، مشكلة المصطلحات العلمية والطريقة العملية لحلها، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣/ ٢٠٣ وسوف نرد دعوى عدم معرفة العرب لهذه الموضوعات في هذا البحث .

٢٩- محمد بهجت البيطار، بين الاشتقاق والتعريب، البحوث المؤتمرات مؤتمر المجمع سنة ١٩٦١، ص ٩٣ .

٣٠- نفسه، ص ٩٦ .

٣١- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة مط الأميرية ١٩٥٩، ١١/ ١٤٨-١٤٩.
٣٢- إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، اقرأ، القاهرة، دار المعارف سنة ١٩٧١م ص ٩٧.
٣٣- شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، القاهرة سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ص ١٣٠.
٣٤- مجلة المجمع العلمي، دمشق ٢/ ٤٩.
٣٥- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٥/ ٩٧.
٣٦- مجلة مجمع اللغة الأردني ٢/ ١٧٤.
٣٧- مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م، ١٧/ ٢٩ وما بعدها.
٣٨- جميل الملائكة، في مستلزمات المصطلح العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ٢٤/ ٩.
٣٩- مذكرة حول المصطلحات البترولية، جيولوجيا وكيمياء، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ٢٥/ ٣٥٣٣٣٤.
٤٠- محمود السمرة، تجربة مجمع اللغة العربية الأردني في تعريب العلوم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١٥-١٦ (ربيع الأول-رمضان) سنة ١٤٠٢هـ، ص ٩٦.
٤١- ندوة الرموز العلمية وأشكال الحروف العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١٩-٢٠ (ربيع الأول-رمضان) سنة ١٤٠٣هـ، ص ٢٣١ وما بعدها.
٤٢- انظر اعتراض الدكتور عادل جرار، في المرجع السابق ص ٢٤٥-٢٤٦ وكذلك اعتراض الدكتور جابر الشكري في بحثه بعنوان: «المصطلح الكيميائي - مشاكله وحلولها» مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٩، ج١، ص١٥٨ وما بعدها.
٤٣- نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، هيرندون سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ص٢٢٦.
٤٤- نفسه، ص ٢٨١.

٤٥- تاج العروس، (كثب).

٤٦- لم نشأ أن نثقل البحث بأقواله. وللتوسع في ذلك انظر: نفوسه سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية في مصر، ط١، دار المعارف، سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ص١٢١.

٤٧- أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، بيروت ١٩٥٥م، ص١٣.

٤٨- محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٨م. ص٣٣٧.

٤٩- انظر عن التحيز اللغوي في الدراسات الغربية، حمزة بن قبلان المزيني، التحيز اللغوي، الأبحاث، مج٤٣، سنة ١٩٩٥م ص٥٢.

٥٠- جون ليونز، مدخل إلى اللغة واللسانيات، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج١٤، ج١ سنة ١٤٠٧هـ ص١٩٦.

٥١- نفسه، ص١٩٦.

٥٢- نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ص ١٠٤.

٥٣- جميل الملائكة، في مستلزمات المصطلح العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ٢٧/ ٩٧.

٥٤- محمد كامل حسين، اللغة والعلوم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠م، ١٢/ ٢٤.

٥٥- للحرف في اللغة ١٢ معنى ذكرها القزاز القيرواني في كتابة «العشرات» تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، عمان، ط٢، ١٩٨٤م، ص٧١.

٥٦- المقتطف، ج٣٣ يوليو سنة ١٩٠٨م ص٥٦٥.

٥٧- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٥/ ٩٧.

٥٨- محمد يوسف حسن، المصطلح الجيولوجي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٢/ ١٠٣.

٥٩- مثل طلق = Talc، وعقيق = Agate، وعرق= Erg، ولابه = Lava، وسيف = Seif، ورق = Reg، ومرمر = Marble وجرول = Gravel.

٦٠- محمد يوسف حسن، ثراء اللغة العربية بأصول المصطلحات الجيولوجية، مجلة

مجمع اللغة العربية ٣٣/ ٩٦ .

٦١- المرجع نفسه ص ٩٧ وما بعدها، وانظر فيما يخص هذا الموضوع : علي السكري وزايد محمد زايد، المصطلحات العربية في علوم الأرض، مجلة مجمع اللغة العربية ٤٠/ ١٤٩ وما بعدها .

٦٢- عبدالله يوسف الغنيم، منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال الأرض، ط١، الكويت شركة المطبعة العصرية ومكتبتها سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ، ص١٠ .

٦٣- انظر على سبيل المثال : محمد رضا الشبيبي، تراثنا القديم من المصطلحات، مظانه ومصادره، ومعجم المصطلحات المهنية الواردة في كتاب الأنساب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤/ ٥٣-٧٣ .

- حسين كامل الصيرفي، علماء البحار العرب واصطلاحاتهم البحرية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٤/ ١٤٢-٤٩ .

- جلال شوقي، مصطلحات علم الحركة لدى علماء العرب، مجلة مجمع اللغة العربية ١٦/ ١٧١-١٩٥ .

- محمد عبدالله عنان، جغرافية الأندلس والمصطلحات الجغرافية في الأندلس، مجلة مجمع اللغة العربية ٣٥/ ١١ ـ ٢٠ .

٦٤- انظر على سبيل المثال : عبدالعزيز بن عبدالله، المعجم الصوفي، الرباط المكتب الدائم لتنسيق التعريب، بلا تاريخ .

- عبدالعزيز عبدالله، المعجم الفقهي المالكي، الرباط، المكتب الدائم لتنسيق التعريب سنة ١٩٦٥م .

- محمود شيت خطاب، المصطلحات العسكرية في القرآن الكريم، بيروت، دار الفتح سنة ١٩٦٦م . ومعجم فقه ابن حزم الظاهري، دمشق لجنة موسوعة الفكر الإسلامي جامعة دمشق سنة ١٩٦٦م .

- نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، هيرندون، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٣م .

- حسين علي محفوظ، معجم الموسيقى العربية، بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، سنة ١٩٦٤، ويضم في قسمه الأول المصطلحات العربية القديمة .

- محمود مصطفى الدمياطي، معجم أسماء النباتات الواردة في «تاج العروس» للزبيدي،

القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م وغيرها.

٦٥- بيتر نيو مارك، دليل الترجمة، ترجمة محمود إسماعيل صيني، الرياض، دار العلوم، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٨٥م ص ٨٩.

٦٦- المرجع نفسه، ص ٢٩١.

٦٧- الترجمة، قضايا ومشكلات وحلول، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية سنة ١٤٠٥هـ، ج١، ص٢٩.